التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC

Foreign trade in Algeria and the challenges of joining the World Trade Organization OMC

بن شريف أحلام[1*]، بوغرارة الصالح[2]،

[1]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)،

bencherifahlam@gmail.com

[2]جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)،

Salah.bougherara@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/03 تاريخ القبول: 2020/11/01 تاريخ النشر: 2020/12/01

****

ملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات وتطورات مستمرة ومتتابعة خاصة فيما يخص التجارة الخارجية، حيث شكلت التجارة العمود الفقري للاقتصاد فأي مجتمع يتطور بتنمية اقتصاده وتوفير مناخ تجارة دولية التي يجب على الدول النامية مواكبتها.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارية O M C يؤثر على الاقتصاد الوطني وخاصة التجارية الخارجية بالسلب والإيجاب فا لان لا يمكننا الجزم في ذلك إلا بعد الدخول والانضمام للمنظمة والتفاعل مع مختلف الأطراف فيها ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع قواعدها .

كلمات مفتاحية:

التجارة الخارجية، المنظمة العالمية للتجارة، التنمية ،الاستثمار، الاقتصاد، التجارة.

Abstract:

The global economy is witnessing continuous and successive changes and developments, especially with regard to foreign trade, as trade has formed the backbone of the economy, any society that develops by developing its economy and providing an international trade environment that developing countries must keep pace with.

Algeria's accession to the World Trade Organization O M C affects the national economy, especially foreign trade, negatively and positively. Now, we can only say that after entering and joining the organization and interacting with its various parties and the extent of the national economy's ability to adapt to its rules.

Key words:

foreign trade, world trade organization, development, investment, economics, trade.

[*] المؤلف المرسل

مقدمة:

يعرف الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات التي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على أدائه فمنذ العصور الوسطى من القرن السادس عشر لم يكن للدول أن تتدخل في التجارة الدولية وتفرض قيودا عليها نظرا لدور الدولة الحارس آنذاك والتي تسهر فقط على تحقيق الأمن والعدالة لذا لابد من بذل مجهود في سبيل إزالة الحواجز أمام حرية التبادل التجاري ,وتجسد ذلك في إنشاء اتفاقيات ثنائية في التجارة الخارجية واتفاقيات متعددة الأطراف ،الأمر الذي فتح المجال أمام التعاون التجاري وفي سنة 1941 تعهد الحلفاء الذين دخلوا الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا و دول المحور بالعمل على وضع نظام عالمي للتجارة لما بعد الحرب العالمية الثانية يقوم أساسا على تبادل السلع و الخدمات وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من عقد اتفاقية الجاتGATT عام 1947و التي تعد حجر الزاوية في محاربة الدول النامية و فتح الأسواق الدولية أمام البضائع الغربية ، و التدخل في الشؤون الداخلية للدول و فرض الحصار الاقتصادي على الدول و عقدت بعد ذلك العديد من الاتفاقيات الدولية المنظمة للتجارة العالمية بين الدول الأعضاء وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991 عقدت العديد من المؤتمرات الدولية لتطوير اتفاقية الجات وجعلها تحت غطاء منظمة دولية ، و في عام 1994 عقد في مراكش بالمغرب مؤتمر حضرته الدول الموقعة على اتفاقية الجات وتمخض عن المؤتمر إعلان إنشاء منظمة دولية أطلق عليها اسم "المنظمة العالمية للتجارة "وفتح الانضمام إليها . وفي العام الموالي دخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وبدأ نشاطها و حازت على عضوية العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك بغية الاستفادة من الفرص التي تقدمها في مجال التجارة حيث تعد واحدة من أحدث المنظمات الدولية وتم تأسيس منظمة التجارة الدولية بعد أن شهد العالم نمو استثنائي في التجارة العالمية فقد زادت صادرات البضائع وساعدت اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة على إنشاء نظام تجاري قوي و مزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق وتطور النظام التجاري من خلال سلسلة من المفاوضات والجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات وغيرها من الأمور المتعلقة بالتجارة ،إذ كانت جولة الأوروجواي التفاوضية (1986- 1994) المناسبة التاريخية التي تم فيها تجديد عميق للنظام التجاري الدولي واكتست هذه الدورة أهمية من خلال المواضيع التي تعرضت لها إذ لم تقتصر على معالجة تجارة البضائع فحسب بل أدرجت في ظلها مواضيع جديدة، كالخدمات والملكية الفكرية و تم الإعلان عن الاتفاقيات التي أسفرت عنها هذه الجولة في الاجتماع الوزاري للجات في مدينة مراكش المغربية في أفريل 1994 وتم إنشاء المنظمة العالمية للتجارةوتمكنت 128دولة موقعة على اتفاقية الجات في سنة 1994 من أن تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة و لم تعرف السنوات التالية لإنشاء المنظمة

العالمية للتجارة مثل هذا العدد من الدول المنضمة إلى هذا النظام، بل بعد سنة 1996 التي عرفت انضمام 17 دولة و بدأ العدد لا يتجاوز أربع دول ابتداء من سنة 1997 ليصبح العدد يعادل 158 عضو في مطلع سنة 2003 .ويتضح من خلال تشكيلة المنظمة أنها ازدادت أهمية منذ سنة 1995 رغم إرادتها الرامية لإرساء حرية تبادل السلع عبر إزالة الحواجز التعريفية و غير التعريفية وهذه الأهمية تثير تساؤل حول المزايا التي قد تجنيها الدول من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .حيث أنها على حد تعبير الخبراء التجاريين من أهم نجاحات النظام التجاري المتعدد الأطراف، بحيث مازالت تستقطب المزيد من الأعضاء رغم استهدافها لرمز من رموز السلطة و السيادة الوطنية ألا وهو حق الجمارك،و في ظل التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة و تأثيراتها على الاقتصاد الوطني والجزائر كغيرها من الدول تعمل جاهدا نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وذلك بغية تحصين وتقوية الاقتصاد الوطني و محيطه من العوارض والتحديات التي تواجهه،إذ أعربت الجزائر عن رغبتها في الانضمام للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في سنة 1987 إلا أنها مازالت لا تتمتع إلا بصفة ملاحظ، ولم تصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ظل التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تبنى المشرع الجزائري مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ تعديل الدستور في سنة 1989 ،بحيث اتضح تخلي المشرع الجزائري عن احتكار الدولة لهذا النشاط من خلال نص المادة تسعة عشرة (19) من الدستور "تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة ،يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية و مراقبتها " وتأكد تبني هذا المبدأ أكثر من ذلك من خلال نص المادة سبعة وثلاثون (37) من دستور 1996 الذي يقضي ب "حرية التجارة و الصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون". وتولى المرسوم التنفيذي رقم(91-37)، المؤرخ في فيفري 1991 بتجديد شروط تدخل التجار و الأشخاص المعنوية في مجال التجارة الخارجية،كما عمل المشرع الجزائري منذ تعديل الدستور على إنهاء سبيل التكريس الصريح للتبادل التجاري الحر التي أنشئت الجات و من بعدها المنظمة العالمية للتجارة من أجل تجسيده على المستوى الخارجي وسارعت العديد من الدول للانضمام لهذه المؤسسة و منها الجزائر ، رغم ما ترمي إليه من مساس ببعض رموز السيادة الوطنية كالحق الجمركي.

وتم إنشاء فريق عمل لمعالجة طلب انضمام الجزائر للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987 وتم تقديم أول مذكرة حول التجارة الخارجية بتاريخ 11جويلية 1996، إذ يعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة قفزة نوعية لنمو اقتصاد الدولة وتكمن أهمية هذا الموضوع في آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و الدور الفعال الذي تجسده المنظمة العالمية للتجارة في إنعاش الاقتصاد الوطني وإدماجه عالميا، أما عن دوافع و أسباب اختياري لهذا المحور رغبتي في الاطلاع عليه

و التوسع فيه لأنه يبقى من المواضيع التي هي حديث الساعة ومعرفة انعكاسات الانضمام الذي من الممكن أن ينعش الاقتصاد الوطني وعرض ما ينجر عن هذا الانضمام من إيجابيات وسلبيات من كل جوانبه.

من هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة والتي تكمن في تحديد الآفاق الناجمة عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصادها والمنظومة القانونية وعلى مختلف القطاعات الأخرى؟.

سيتم معالجة هذه الإشكالية وفقا للخطة التالية:

المحور الأول : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

المحور الثاني : آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

المحور الأول

مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

من المعروف أن إعطاء تعريف لشيء هو من اختصاص الفقه قد اختلف الفقه في تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومن ضمن هذه التعاريف نذكر التالي :

- " المنظمة العالمية للتجارة مؤسسة دولية مستقلة من الناحية المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهي منظمة تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف "[1].
- " المنظمة العالمية للتجارة منظمة ذات صفة قانونية مستقلة تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يتضمن كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي، وتقويته في مجال التجارة " [2].

كما أنه قد جاء ضمن اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة 15 أفريل 1994 في المادة الأولى والثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم.

كما ورد تعريف فقهي للمنظمة العالمية للتجارة على أنها هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض و مصالح مشتركة بينها و تكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي و في مواجهة الدول الأعضاء فيها و لها أجهزة دائمة خاصة بها. ومن خلال هذه التعاريف التي

[1] .محمد عبيد محمد محمود .منظمة التجارة العالمية .دار الكتاب القانوني .2006 .ص 42.

[2] . هني مصطفى .معجم المصطلحات الاقتصادية و التجارية .ديوان المطبوعات الجامعية .1987. ص 97.

سبق عرضها يتضح لنا التعريف أن المنظمة العالمية للتجارة هي كيان ذو شخصية قانونية من صنع الدول الأعضاء نشأت وفقا لاتفاقية دولية .

فمنظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية عالمية تجمع مختلف دول العالم من مختلف القارات، ومن ضمن أهم أهداف إنشاء هذه المنظمة هي رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة والاستمرار في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج والاتجار في السلع والخدمات مما ينتج عنه الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية، مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد ، وحصول الدول النامية على نصيب من التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية، والدخول في اتفاقات متبادلة للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتخفيض التعريفات وغيرها من الحواجز والقضاء على المعاملة التميزية في العلاقات التجارية الدولية.

أولا: الأجهزة القائمة على المنظمة العالمية للتجارة

إن الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو وضع تنظيم قانوني لقطاعات التجارة الدولية المختلفة، حيث تتواجد إلى جانب التنظيم الشامل للتجارة الدولية والذي تضطلع به الأجهزة العامة، وللمنظمة أجهزة متخصصة أيضا يقوم كل منها بمباشرة اختصاصه في مجال من مجالات التجارة الدولية، وسوف نتعرض لدراسة الأجهزة العامة والأجهزة الخاصة ونبرز دور كل جهاز على النحو التالي :

1- الأجهزة العامة لمنظمة التجارة الدولية

نعني بالأجهزة العامة المؤسسات التي تضمها المنظمة العالمية للتجارة والتي تضطلع بمسؤولية تحقيق أهدافها، ووفقا لما جاء في نص المادة الرابعة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة عام 1994م تتمثل هذه الأجهزة في المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة العامة، جهاز تسوية النزاعات وآلية استعراض السياسة التجارية.

أ)- المؤتمر الوزاري

إن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية يأتي في مقدمة أجهزتها وتتجلى أهميته سواء من خلال التشكيل والاختصاص، فيتشكل من ممثلي جميع الدول الأعضاء الذين يجتمعون مرة واحدة كل سنتين على الأقل ويقوم بالصلاحيات الرئيسية للمنظمة ويتخذ جميع الترتيبات الضرورية لذلك، كما يتخذ ذلك جميع القرارات المتعلقة بالمسائل المطروحة أو التي تثيرها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والتي يطرحها ذوي المصلحة طبقا للإجراءات المسطرة في تلك الاتفاقية، ويتولى المؤتمر الوزاري

منح العضوية ويعدل الاتفاقيات ويحدد سريانها وبعض الالتزامات وينشئ لجان محددة كلجان التجارة والتنمية وقيود ميزان المدفوعات والميزانية ، بالإضافة لذلك يمكن للمؤتمر الوزاري إنشاء لجان أخرى وتعيين المدير العام الذي يرأس أمانه المنظمة واعتماد الأنظمة التي تحدد سلطاته وواجباته وشروطه وفترة المنصب[1].

ب)- المجلس العام

يتشكل المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع في أي وقت ملائم في الفترة ما بين مؤتمرين وزاريين، بحيث يصبح في تلك الفترة يمارس صلاحيات واسعة ضمن حدود ما رسمته الاتفاقية، ويحدد نظامه الداخلي ويصادق عليه، كما يصادق من جهة أخرى على النظام الداخلي للجان المحددة في الفقرة 7 من المادة 4 من اتفاقية مراكش وهي : لجنة التجارة والتنمية، ولجان حصرية مقيدة بتطبيق أهداف خاصة بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والإدارة والمالية، التي تعمل جميعها وفقا لنظام الاتفاقية ولاتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف وكل الوظائف الإضافية التي يكلفها بها المجلس العام.

ج)- الأمانة العامة

تحدث أمانة عامة للمنظمة العالمية للتجارة ويسيرها مدير عام، يعين من قبل المؤتمر الوزاري، الذي يعتبر أعلى سلطة ويحدد له سلطته وصلاحياته ومدة عهدته وشروط عمله،كما للمدير العام سلطة تعين العاملين بالأمانة بحيث يحدد صلاحياتهم وشروط عملهم وفقا لما سطره المؤتمر الوزاري. ويخضع المدير العام والعاملين معه لأحكام المنظمة العالمية للتجارة إذ لهم طابع دولي محض ولا يجوز لهم قبول أية تعليمة من أية حكومة أو سلطة خارج المنظمة، كما لا يجوز لهم أن يخضعوا لأي تأثير من أجل القيام بمهامهم لموظفين دوليين.

ويدخل ضمن صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة والمالية والإدارة، وكذا مشروع الميزانية لتفحصهما وتقدم توصياتها المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام الذي هو صاحب الصلاحية في المصادقة عليه، كما تقدم للمجلس العام أيضا اقتراحات لكيفية توزيع نفقات المنظمة على أعضائها، وكذا الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بالنسبة للمتخلفين عن دفع مساهماتهم[2].

د)- جهاز تسوية المنازعات

[1]- أ.زغيب شهرزاد، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكلرة ،العدد الرابع،2016،ص14.

[2]- يوسف سعداوي،دراسات في التجارة الدولية ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2010،الجزائر ،ط1، ص115.

يتولى المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة مهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، ففي حالة حدوث نزاع يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحكم المناسب، وعند صدور الحكم من قبل المجلس العام، ولا يمكن للطرف المتضرر اتخاذ أي إجراء عقابي بناءا على قرار ذاتي، كما أنه لا يمكن للعضو المتهم خرق القواعد وعرقلة حكم هيئة فض النزاعات، وفي حالة رفض العضو المتهم تعديل تصرفاته التجارية تفوض المنظمة إلى الطرف الآخر المتضرر توقيع العقوبة.

هـ)- جهاز استعراض السياسة التجارية

يعتبر من أهم الأجهزة في المنظمة إلى جانب جهاز تسوية المنازعات، وقد أنشئ لتكريس مبدأ الشفافية عن طريق المراجعة الدولية للسياسات التجارية لمختلف الدول الأعضاء، والهدف من إنشاء هذا الجهاز يتمثل في القيام بتقويم عام وشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات من ناحية، ونظام الدولة من ناحية أخرى، فالجهاز يهدف إلى القيام بعملية التقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والآثار السلبية لسيران قواعد النظام الدولي التجاري.

02)- الأجهزة المتخصصة لمنظمة التجارة الدولية

تنقسم الأجهزة المتخصصة في اتفاقية مراكش إلى مجالس تتعلق بقطاع من القطاعات محل التنظيم، ولجان تختص بمسائل محددة وردت في اتفاقية مراكش وملاحقها.

أ)-المجالس:

نصت المادة 5/4 من اتفاقية منظمة التجارة الدولية على إنشاء المجالس التالية:

1- مجلس شؤون التجارة في السلع الذي يشرف على سير الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
2- مجلس شؤون التجارة في الخدمات يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
3- مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، ويطلق عليه مجلس الفكرية، ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[1].

ب)- اللجان: مكون من أربعة لجان

1- لجنة التجارة والبيئة: تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
2- لجنة التجارة والتنمية: فهي ترتكز على الاهتمام بدول العالم الثالث وخاصة الدول الأقل نموا.

[1]- مصطفى بن بادة ،مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،محاضرة بجامعة الجزائر منشورة بتاريخ24 فيفري 2014،ص21.

3- لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات: تقدم الاستثمارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

4- لجنة الميزانية: حيث أن حصة كل عضو في المساهمة تكون بالتناسب مع أهمية التجارة الخارجية

03)- المهام الموكلة للمنظمة العالمية للتجارة

تنحصر مهام المنظمة العالمية للتجارة في عنصرين أساسيين هما ميادين نشاطها ووظائفها:

أ)- ميادين نشاط المنظمة العالمية للتجارة

تخدم المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسساتي وتقود العلاقات التجارية بين الأعضاء في المسائل المرتبطة بميدان تدخلها، والأدوات القانونية المرافقة للاتفاقية، وكذا الاتفاقيات والأدوات القانونية المسماة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وهي ملزمة لكل الأعضاء، والتي يطلق عليها الاتفاقيات الجماعية التجارية، وهي اتفاقية لا ترتب أي حقوق أو التزامات على الأطراف التي تنضم إليها.

ب)- وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تتولى المنظمة العالمية للتجارة العديد من الوظائف و المهام التي تجعل منها تنظيما هاما و فعالا في الهيكل الاقتصادي و التجاري سواء على الصعيد الدولي أو المحلي . تتمثل هذه الوظائف في:

تسهل المنظمة حيزا لتنفيذ موضوع الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقيات الجماعية عديدة الأطراف، وتعمل على تفضيل انجاز أهدافها، فهي بذلك تشكل مركزا محوريا للتفاوض بين أعضائها، وتكون إطار لتطبيق نتائج تلك المفاوضات وفقا لما يقرره المؤتمر الوزاري، وهي بذلك تساهم وتعمل على إدارة مكانيزمات السياسة التجارية وتحليلها وفقا لما هو مقرر في الملاحق المرتبطة بالاتفاقية، وذلك بهدف خلق الانسجام في إعداد السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، وهذا ما يدل على ذلك البعد المتعلق بالعولمة، بحيث نص صراحة على تعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبناء والتعمير، ومختلف المؤسسات المنخرطة فيه من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية. كما تتولى مهمة الإشراف على فض النزاعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقية التجارية و تسوية هذه النزاعات وفق الأسس و المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك [1].

04)- إجراءات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

[1]- محمد ابراهيم عبد الرحيم ،منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، جامعة مصر،2008،ص18.

أبدت الجزائر نيتها للانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف سنة 1987م المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وابتداء من 1995م في المنظمة العالمية للتجارة، متخذة في ذلك العديد من الخطوات الإجرائية التي من شأنها أن تعزز حظوظها في الانضمام للمنظمة حيث تمر بعدة مراحل، مراعية في ذلك الالتزامات المفروضة في إطار هذه المنظمة[1].

04)- 01)- الخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

يقتضي انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية القيام ببعض الخطوات التي من شأنها دعم مسارها، وتحقيق أغراضها ومصالحها من هذا الانضمام يستدعي اتخاذ بعض الإجراءات كتعديل المنظومة القانونية.

وتم تسجيل عدة جولات من المفاوضات مع المنظمة العالمية لتجارة .من تقديم الطلب من الجزائر في سنة 1987 [2] وهي :

- **الجولة الأولى**: تمت في إطار هذه الإجابة علي الأسئلة المطروحة قبل الجلسة الأولي للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف.

- **الجولة الثانية**: لم تبدأ المفاوضات الفعلية الا في سنة 2001 وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجالس تنسيق يشرف علي عمل اللجان الخاصة بالقطاعات الوزارية والمجلس الوطني استفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة تم التطرق خلالها إلى سياستها واستفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة .تم التطرق خلالها إلي أساليب عملها

عرفت الدورة التفاوضية توجيه انتقادات وملاحظات للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة تم علي إثره تعين السيد حميد تمار علي رأس وزارة التجارة وتقرر في شهر جويلية 2001 إعادة بعث ملف العضوية وتمت مناقشة المذكرة في صياغتها الجديدة من قبل الخبراء علي مستوى وزارة التجارة.

- **الجولة الثالثة**: عقد الاجتماع في جنيف في 16 نوفمبر2000 وكان مناسبة لإثارة موضوع الملكية الفكرية ومكافحة التقليد إلى جانب التّعريفة الجمركية بموجب الأمر(01 -02) تم تحديد ثلاثة نسب

[2]- ناصر دادي عدوة ،الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة،أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة،الجزائر،2003،ص23.

[1]- سمير اللقماني ،المنضمة العالمية للتجارة ،آثارها والايجابية على أعمالها الحالية والمستقبلية بالدول العربية، المكتبة الوطنية الرياض، ط1، 2004،ص19.

للحقوق الجمركية وهي)5%،15 %،30%(وتعهدت بإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات إلى تشريع يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- **الجولة الرابعة**: عرفت هذه الجولة إيداع مذكرة إيضاحية في شهر جانفي2002 تطرقت إلي مواضيع مختلفة كالخوصصة، قطاع الاتصال، الطاقة والمناجم، كما تعرض لموضوع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد هذا الأمر اهتمام الجزائر لجعل اقتصادها مفتوحا ومنه إعادة النظر في علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية. وكان ذلك بتطبيق برنامج واسع للإصلاحات القانونية والتشريعية وحتى المؤسساتية.

- **الجولة الخامسة**: عرف هذا اللقاء عقد مفاوضات مع الوفد الجزائري المكون من23 ممثلا وزاريا في عام 2003 صرح على إثرها السيد نور الدين بكروح وزير التجارة آنذاك على إن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المطبقة في مختلف دول العالم. وذلك بالمصادقة علي قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.

- **الجولة السادسة**: طالبت منظمة التجارة العالمية خلال الدورة التفاوضية المنعقدة في شهر جانفي من عام 2004 بالجزائر، بمراجعة جميع النصوص القانونية غير المطبقة مع شروط الانضمام، وهذا ما تحدث عنه الوزير السابق نور الدين بوكروح بحيث صرح بأنه من اجل تحقيق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "على الجزائر إن تسرع في أقلمة سياستها وتشريعها الاقتصادي مع القواعد الدولية لاقتصاد السوق وحرية التجارة خلال السنوات الأخيرة ".

أدى هذا الأمر برئيس الجمهورية إلى استعمال حقه الدستوري، فقام بتعديل التشريعات دون انتظار افتتاح دورة البرلمان، وقد قاد الوزير السابق للتجارة نور الدين بوكروح الوفد الجزائري في المفاوضات التي تمت بعد ندوة كمكون الخامسة في المكسيك من10إلي 14سبتمبر 2003 وتم عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي اتخذتها الدولة الجزائرية خلال الفترة التي سبقت دورة كمكون .وتأكد الأمر أن جملة تلك التعديلات التشريعية والقانونية ما هي إلا بمثابة عربون لحسن سير المفاوضات .

- **الجولة السابعة**: لقد ترأس السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة الوفد المفاوض من 36خبيرا من مختلف الوزارات .ولقد ركزت المفاوضات على دراسة مشاريع الأوامر الرئاسية التي مست العديد من المواضيع .

وصرح سفير الو.م.ا. في الجزائر آنذاك أن بلده يساند الجزائر في الانضمام السريع إلى المنظمة العالمية لتجارة .مقابل ذلك الدعم طالب الوفد الأمريكي برفع الدعم عن المواد الزراعية في الجزائر وكان رد

وزير التجارة الجزائري بعدم رضاه بمثل هذا الأمر لاعتبار أن المزارع الأمريكي يتلقي الدعم والمنافسة النزيهة تقتضى التمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها.

- **الجولة الثامنة**: لقد طرح علي الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال حتى نهاية 2004 إذ كرست الجولة الثامنة للجواب عليها زيادة علي التعرض لـ 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه.

وقد ساهمت هذه الجولة إلي دفع مجموعة التفاوض لإعداد محضر انضمام الجزائر رسميا نهاية 2005 فتمت لقاءات مع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة كالو.م.ا. سويسرا إضافة إلى دول أخرى.

- **الجولة التاسعة**: تعرضت الدورة سنة 2005 لعدة مواضيع من بينها الحماية التعريفية، وصرح الوزير نور الدين بوكروح أن الاقتراح الذي سوف يصدر بخصوص هذا الموضوع سوف ينصب .على مستويات تعريفية قد تكون اقل مما هي غاية في تلك الفترة .كما صرح الوزير نفسه إن إجراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متابع بشكل عادي .لكن مع ذلك يعترف أن المسار شاق وطويل المدى وأكد أن الجزائر ما كانت من استطاعتها تلبية شروط الانضمام .

- **الجولة العاشرة**: تم إقرارها في 10جوان2006عرفت هذه السنة محاولات أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إعادة دفع دورة الدوحة عبر عقد الكثير من الاجتماعات بين شهري مايو وجوان خصصت لقطاع الفلاحة .وقد طلب المدير العام لهذه المنظمة من الأعضاء العمل من خلال الوصول إلى اتفاق قبل نهاية2006نظرا لهذا النشاط المكثف لم يكن يسير الوصول إلى اتفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة رغم تصريح الوزير الهاشمي جعبوب بذلك أدلى بان سنة2006 ستشهد انضمام الجزائر إلي هذه المنظمة.

- **الجولة الحادية عشر**: هذه الجولة تمت فيها مناقشة المسائل المرتبطة بنظام التجارة الخارجية وما ارتبط بها من أحكام ووضع إجراءات الانضمام في إطار تقرير مشروع اتفاق الانضمام. بروتكول الانضمام وقائمة التعهدات للعضو الجديد .وجاءت هذه الجولة توقف المفاوضات في 2010 و 2011و2012إذ تأتي هذه الجولة في2013.

- **الجولة الثانية عشر**: هذه الجولة تقررت في السنة الجارية حيث شوهد تقدم ملحوظ في مسار الانضمام، وتحرير التجارة الخارجية، ثم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

01)- تعديل المنظومة القانونية

إن أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريح عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تعديل المنظومة القانونية، وفي هذا الصدد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي حيث تمت

مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي يسهل عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في عملية المفاوضات، وهذا التعديل سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على إصدار مرسوم رئاسي في أوت 2001م يتضمن قانون الاستثمار (01-03) وكانت الجزائر في كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، كما ركز القانون على اتفاقية بيروت المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997م[1]، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات، ومن جهة أخرى فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف وحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام،1 لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية. لا شك أن المفاوضات التي أجرتها الجزائر مع مجموعة الدول التي اهتمت بالسوق الجزائري قد تعرضت كل واحدة منها للمواضيع التي تهمها في علاقاتها التجارية مع الجزائر ، وقصد الإسراع في هذه العملية التي عرفت تأخرا معتبرا .

أقدمت السلطات منذ تقديم مذكرة التجارة الخارجية إلى تعديلات قانونية جاءت من جهة استجابة للأسئلة التي طرحت في هذا الإطار، ومن جهة أخرى جاءت تعبيرا عن إرادتها الصريحة في الانضمام إلى هذه المنظمة، وكل هذه التعديلات تنصب في إطار جعلها متوافقة مع أحكام قانون المنظمة العالمية للتجارة .

وخطت الجزائر خطوات معتبرة في هذه الصدد في إطار التعديل التشريعي، ونذكر فيما يلي بعض هذه الإصلاحات[2] :

-تبني أحكام اتفاقية "كيوتو" المعدلة لتبسيط و تنسيق الأنظمة الجمركية المبرمة في بروكسل بتاريخ 26جوان 1999.

- تبني أحكام الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع و تقصي و قمع المخالفات الجمركية وملاحقها (1.2.3و9) المبرمة في نيروبي بتاريخ 09 جويلية 1983[1] .

[1]- مصطفى بن بادة، المرجع السابق،ص26.

[1]- حسين عمر، الجات والخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2002، ص08.

- تبني أحكام اتفاقية اسطنبول للقبول المؤقت التي دخلت حيز النفاذ في 27 نوفمبر 1993.

-تبني النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع المبرمة في جوان 1983،ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1988.

- تعديل قانون الجمارك بموجب القانون رقم (98-10) المؤرخ قي 22 أوت 1998.

تأسيس التعريفة الجمركية الجديدة بموجب الأمر رقم (01-02) المؤرخ في 20 أوت 2001.

-إصدار تشريع لتشجيع الاستثمار بموجب الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بترقية الاستثمار.

-الأمر رقم (03-05) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

-الأمر رقم (03-06) المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع .

-الأمر (03-08)المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة .

وكانت كل هذه التعديلات إلى جانب النصوص الأخرى المرتبطة بمجالات أخرى كالتجارة والخدمات من مطالب المنظمة العالمية للتجارة ، فالتزمت الجزائر بذلك و لا زالت تلتزم ، رغم تأخر مسار انضمامها.

02)- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية

إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990م، عندما أعاد الاعتبار لتجارة الجملة، وسمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاء التجار من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، وفي سنة 1994م تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات آنذاك عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة حجم الصادرات وتنويعها، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصحية أدى إلى ظهور عدة تعاملين خواص في التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى خفض الاحتكار[2].

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998م تم التركيز على هيكلة التعريفة الجمركية مع ما يتناسب ومستويات الدول المجاورة. ومن جهته أكد الدكتور بوخاتم مصطفى في تصريحه "على الجزائر تغيير ما قامت به مدة 40 سنة، والدخول في إطار جدي للحصول على سوق وطنية في نفس مستوى السوق العالمية والاهتمام بقطاع التجارة التي تتطلب استثمارات ضخمة ووقت طويل لتعطي النتائج المطلوبة.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، الجات والآليات منضمة العالمية للتجارة العالمية من أوروغواي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص176.

[1] - حسين عمر،المرجع السابق،ص،26.

وعليه، ولكي توقع الجزائر الاتفاقية وتضمن مكانا محترما يؤهلها للمنافسة الاقتصادية الخارجية عليها برفع كفاءة الإنتاج والتنويع في كل القطاعات، مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لتفادي استيراد السلع بأسعار مرتفعة، وانتهاج إستراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني محليا ودوليا، وإقامة تكتلات اقتصادية وتفعيلها على المستوى الإقليمي.

من جهة أخرى ورغم الالتحاق بالسوق الأوروبية إلا أن الإجراءات التي كانت الجزائر تسعى من ورائها إلى جلب الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية، ولم ترى نتائجها المرجوة محققة بالمستوى المطلوب، مع تسجيل تأخر ملحوظ في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، مثل التأخر في عملية الخوصصة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني، وهذه الجوانب في الواقع هي نتيجة لعدة أسباب لها علاقة بالظروف الوطنية العامة التي تميزت بها الجزائر منذ عشرية أو أكثر، وبالجوانب الخاصة بالخطاب السياسي غير الحاسم وغير الواضح أحيانا، وغير المتناسق مع الإجراءات الواقعية وهذا راجع لعدة أسباب منها[1].

- ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي الذي لعب دور المحرك للنشاط التنموي وتباطأ إصلاحه.

- ضعف مستوى الاستثمارات نتيجة لعدة جوانب متعلقة بالمحيط الاقتصادي كالبيروقراطية المستمرة، فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية (فكرة الشباك الوحيد).

- التأخر الكبير المسجل في التحولات الهيكلية في الاقتصاد عامة والصناعة بصفة خاصة، والجهاز المصرفي، وكذا السوق المالية أو البورصة التي تضم عدد قليل من الشركات مدرجة في مستواها مقارنة بمثيلاتها في تونس والمغرب، والاعتماد إلى إصدار السندات بدل الأسهم لتجنب التنازل عن الشركات وعدم مساهمة الغير في إدارتها، بالإضافة إلى تعثر مشروع الاتحاد المغاربي الذي يمكن أن يفتح فرصا جديدة للاقتصاد الوطني ولكل دول المغرب العربي ككل.

ثانيا : ترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية ال GATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف استحبت الجزائر في هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في نوفمبر 1960م وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط في مارس 1965م قرر المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظة في الاتفاقية وبقيت كذلك، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987م أي في آخر جولة الأوروغواي.

[1] - مصطفى بن بادة، المرجع السابق، ص25.

وأثناء قيام جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986م قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات سابقة الذكر كعضو ملاحظ وأن تشارك في مجريات جولة الأوروغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة حيث كانت الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد، وفعلا فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987م مقررا تبين فيه بنيتها في الانخراط النهائي وفيما يلي نبين مختلف الإجراءات التي تقوم بها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والمتمثلة في:

01)- تقديم طلب الانضمام

تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبها لتتحصل على صفة عضو مراقب، بعدها تشكل المنظمة فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة لتقوم بدراسة الطلب ويقدم ذلك الفريق توصياته للمجلس العام أو المؤسس الوزاري وهذا تطبيقا للمادة 12 من اتفاقية مراكش لتأسيس المنظمة. وفي محاضرة انعقدت بتاريخ الثامن من شهر مارس 2003م بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرح السيد كارلوس بيريز دالكاستيلو، رئيس المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وسنة 2006م ظلت المفاوضات متواصلة وجارية، حيث لابد من تكثيف وتيرة المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين الأعضاء في المنظمة، وعليها أن تستكمل قوانينها الاقتصادية كي تصبح منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، كما أكد على ذلك رئيس المجلس العام للمنظمة، كما أن المسئولون في هذه المنظمة يتمنون أن يكون تدعيم التشريع الجزائري بأكثر سرعة وحسب رزنامة محددة ومضبوطة .و بعد الخطوات المشجعة المتخذة من قبل الجزائر في الجوانب التشريعية و التي قضت بإلغاء الحواجز غير التعريفية و تحرير السوق ، كان على الجزائر أن تتخذ في القيام بهذه الخطوة الضرورية مع الدخول في المفاوضات الثنائية الأطراف[1].

01)- تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية

وفي هذا الإطار فإن الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة العالمية عليها أن تقدم مذكرة ترشح فيها الأهداف التي تسعى إليها الدولة وفي مجال التجارة الخارجية وعلاقتها بأهداف المنظمة. والجزائر التي ترغب بالفعل في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد قدمت طلبها إلى الانضمام للاتفاقية

[1] - حسين عمر، المرجع السابق،ص25.

العامة للتجارة والرسوم ال GATT رسميا في سنة 1987م ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لم يتم بعثها مع المنظمة إلا في سنة 1996م أي بعد سنة فقط من إنشائها في دورة مراكش في جانفي 1995[1].
إن تأخر بلادنا عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تسبب في عدم استفادتها من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس سنوات للدول التي هي في طريق النمو من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتنسجم مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

وهكذا وبعد القرار السياسي الذي اتخذته السلطة في اتخاذ الإجراءات من أجل الدخول في مفاوضات مع المنظمة، قدمت مذكرة حول نظام التجارة الخارجية إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة سنة 1997م، وذلك طبقا لما تشترطه إجراءات الانضمام، هذه المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر مثل الاتحاد الأوروبي، الو. م. أ، اليابان، وأستراليا، حيث أجابت الجزائر على تلك الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998م بجنيف.

وبعد ذلك مر الملف الجزائري بفترة ركود لينبعث من جديد بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999م، وقدمت مذكرتان في سنة 2000م حول الوضعية الاقتصادية والسياسية ونظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة، وفي شهر أوت 2001م شدد رئيس الجمهورية على تنشيط المفاوضات، ومن أجل تفعيل ذلك أنشأ رئيس الحكومة وحدة مركزية مكلفة بتنسيق المفاوضات بالمقرر رقم 006 المؤرخ في 14 جويلية 2001مبرئاسة وزير التجارة، وتتكون من ممثلي الوزارات ذات العلاقة بالملف كالشؤون الخارجية والمالية والعدل وعلى سبيل المثال فإن وزارة العدل ممثلة من قبل ثلاث قضاة معينين من طرف الوزير.

واستمرت مفاوضات وجولات الجزائر للانضمام حيث آخرها في 2014م تمت المفاوضات في إطار الجولة الثانية عشرة حيث تم تقديم أجوبة واضحة على الأسئلة وتقديم المخططات على تطوير التشريعات.

02)- المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف

على إثر الجولات التي أشرنا إليها تبدأ المفاوضات حول الدخول إلى أسواق السلع والخدمات وما يتعلق بدعم الدولة لها، وفي هذا الإطار تلقت الجزائر أسئلة إضافية من قبل بعض الدول وتتعلق بعدة ميادين منها: الميدان الفلاحي الذي كان محل أسئلة تقدمت بها بعض الدول من بينها: الو. م. أ ، استراليا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا، وسويسرا.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب ، المرجع السابق،ص18.

وفي هذا المجال فإن الو. م. أ وأستراليا يركزان دوما على الإعانات الممنوحة لبعض المنتجات في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومستوى دعم الدول لها، وهذا ما يفرض بأن تقدم الجزائر قائمة للمنتجات الفلاحية المدعمة ومستوى ذلك الدعم، وحماية المنتجات الفلاحية بالنظر إلى التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات الأخرى المستوردة من الخارج.

وفيما يتعلق بالدخول إلى سوق السلع والخدمات طلبت الو. م. أ أو أستراليا من الجزائر أن تكون أكثر انفتاحا في قطاع الخدمات، وقد طالبت بمراجعة تحرير تصاعدية قطاع الخدمات ليرتفع من سبع قطاعات إلى تسعة، أي بإضافة قطاعين هما: قطاع البنوك والتأمينات[1]. وفي إطار مختلف المفاوضات الثنائية طرح كل من الاتحاد الأوروبي والو. م. أ قضية سعر الغاز والكهرباء وطالبوا بإلغاء التعريفة الجمركية المزدوجة.

وما يلاحظ أن الجزائر قد حققت تقدما معتبرا في مراجعة النصوص التشريعية ومطابقتها للاتفاقية، بحيث قامت بالفعل بمراجعة أغلبية القوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية وجعلتها منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وفي الأخير وبعد الأشواط المذكورة الخاصة بالتفاوض يقدم فريق عمل المنظمة الخاص بالجزائر توصياته إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري، وترفق مجموعة الجداول المتعلقة بالخدمات والسلع وكل الالتزامات مع بروتوكول الانضمام، وقبول العضوية تكون بموافقة 3/2 الأعضاء ويصبح القرار نافذا بعد ثلاثون يوما من توقيعه، أو إشعار إبرامه من قبل برلمان الدولة المعنية بالانضمام[2].

03)- أهمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر بحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك يحقق الإصلاح للأسباب التالية:

- تكفل المنظمة العالمية للتجارة الإصلاح من خلال التفاوض متعدد الأطراف الذي يؤدي إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، ويعطي مصداقية أكبر لعملية الإصلاح أكثر من أن تكون الجهود محلية.

- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يوفر قواعد وشروط محددة للإصلاح، وهذه القواعد والشوط تصبح لازمة و يجب على الجميع الالتزام بها، وهي خاضعة لنظام فض المنازعات في حال إخلال بعض الدول بهذه القواعد والشروط.

- الجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى بحاجة إلى هذه الشروط الواضحة بسبب صغر حجمها ومحدودية السلع التي تمتلك بها ميزة نسبية.

[1]- يوسف سعداوي، المرجع السابق، ص37.

[1] - حسين عمر، المرجع السابق، ص22.

- نظام التفاوض المتعدد يعد مفيدا للدول النامية مقارنة بالمفاوضات الثنائية، والتي تملك فيها الدول المتقدمة قوة تفاوضية لا تتوفر للدول النامية.

- زيادة الجودة في الإنتاج المحلي نتيجة للمنافسة من خلال التجارة الدولية، والتقليل من القوة الاحتكارية في الأسواق المحلية.

- تشجيع الصناعات المحلية التي تتمتع بوافرات الحجم، ويمكن أن تستفيد من الأسواق العالمية الواسعة، مما يقلل بالتالي من تكاليف الإنتاج وزيادة الفعالية.

- القواعد التي تنظمها المنظمة العالمية للتجارة تفترض زيادة درجة العقلانية في الإنتاج، وهذا يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد.

- الاقتصاديات الضعيفة في العالم يمكن أن تستخدم الموثوقية الخارجية المتأتية من الانضمام إلى WTO بسبب الالتزامات التي تقدمها هذه الاقتصاديات، وبالتالي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يحسن من سمعة الاقتصاد عالميا، ويجعل من البنية المؤسسية في هذا الاقتصاد أكثر موثوقية[1].

- عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن تساعد على استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الوطني، وما يترتب عن هذا من نقل التكنولوجيا وغيره من الفوائد والمزايا، وكل ذلك يمكن أن يخلق بيئة تنافسية تتسم بالشفافية والأمان وبساطة الإجراءات وشرعيتها.

المحور الثاني

انعكاسات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يدخل انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها، وتهدف إلى إرساء أسس اقتصادية وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، وبسبب ضعف الاقتصاد الوطني فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يعود عليها بعدة آثار، الآن المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة نظيرتها الأجنبية والاستفادة من ذلك في عدة جوانب كالخبرة والتكنولوجيا التي بلغتها هذه الأخيرة[2].

أولا: إيجابيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

[2]- أ.زغيب شهراد،المرجع السابق،ص32.

[1] - مصطفى بن بادة، المرجع السابق، ص29.

- ✓ يسمح الانضمام المنظمة العالمية للتجارة بالحصول على نفس الحقوق والالتزامات التي تحكم الدول الأخرى المنظمة لها وبالتالي تحقيق المساواة في ظل احترام المبادئ التي جاءت بها المنظمة.
- ✓ بمجرد انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة فإنها ستستفيد من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية، قصد مساعدة اقتصادها خاصة قطاع الجمارك استعدادا لتنفيذ الالتزامات الناجمة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ يساهم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجعل إدارة الجمارك طرف يشارك في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الخارجية.
- ✓ التزام إدارة الجمارك بالعدالة والحياد عند تعزيز القيم الجمركية.
- ✓ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقر على تنسيق الجهود بين إدارة الجمارك والمنظمة العالمية للتجارة حول تقديم تسهيلات جمركية قصد جلب رؤوس أموال المستثمرين.
- ✓ تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية كما وكيفا وبالتالي تسهيل العمليات الجمركية، وحث القطاع الخاص على الاستثمار وتصدير المنتجات الوطنية وتحسين نوعيتها.
- ✓ استفادة إدارة الجمارك عند انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، عن طريق تبنيها قواعد ال GATT، من بينها السماح بوضع إجراءات فعالة وسريعة للمبادلات التجارية، كما تساعد على فض النزاعات الجمركية المحتملة الحدوث على مستوى الحدود الوطنية.
- ✓ بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تصبح لها القدرة على التقييم السليم والمنطقي للقيمة الجمركية بدلا من الرجوع إلى القيمة الوهمية بمعنى زيادة كفاءة أعوان الجمارك نتيجة درايتهم بنظام التقييم العالمي.
- ✓ إمكانية إقبال الجزائر رفقة الدول العربية إلى إنشاء اتحاد جمركي عربي على غرار ما تم بين الدول الصناعية الأوروبية.

01)- الانعكاسات الاقتصادية للانضمام الجزائر

لاشك أن بلادنا قد خطت خطوات جبارة في الميدان الاقتصادي، وذلك رغم الأزمة المتعددة الجوانب التي مرت بها في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى بداية القرن الحالي، حيث بد أن تعزز دورها التنموي والتجاري تحت ظل اقتصاد السوق، وبانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ستحصل على العديد من الإيجابيات وتتحمل الأضرار والسلبيات المترتبة من هذا الانضمام.

02)- الإيجابيات الاقتصادية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمكن استنتاج الايجابيات التالية التي تمس القطاع الصناعي وهي:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية عن طريق توفير سلع صناعية ذات جودة عالمية وتكلفة منخفضة.

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشرة وتشجيعه، مما يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي الجزائري وخلق مجالات إنتاج جديدة وتوفير فرص عمل جديدة.

- التوسع الجغرافي لمختلف الأسواق المالية.

- زيادة الأسواق الفعالة وعدم إعطاء الأولوية للاتحاد الأوروبي دون غيره، لأن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يسمح للجزائر باستغلال كل أسواق الدول الأعضاء في المنظمة.

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحديد التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ثانيا: آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

باعتبار الجزائر إحدى الدول النامية وبحكم الواقع الاقتصادي الذي تعيشه، فإنه من الطبيعي سعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، خاصة أن هذه الأخيرة هي ضلع من أضلاع العولمة الثلاثة، وأنه بإنشائها قد استكمل هرم النظام العالمي الجديد، وفي ضوء هذه التحولات أدركت الجزائر أن بقائها خارج إطار هذه المنظمة من الأمور الخطيرة والمسجلة في نفس الوقت، ذلك أنها ستجد نفسها في عزلة عن العالم الخارجي، وبالتالي تصبح غير قادرة على ضمان تبادلها التجاري وتعاملها مع بقية الدول، وذلك بسبب المصاعب التي تواجهها والتي تكون بمقدرتها التصدي لها[1].

فعالمنا اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية، والذي يفرض على الدول الدخول في هذه التكتلات حتى تضمن حققها، وبالتالي أصبحت عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة خدمة لا مفر منها، لهذا نجد أن الجزائر قد اتجهت شأنها شأن بقية الدول العربية والنامية في مسارها الطويل لطالب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وأجمع عدد من الأخصائيين والخبراء الذين يشاركون في الملتقى الذي نظمه معهد التسيير والتنمية المستدامة حول المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة تغيير الجزائريين لذهنيتهم بخصوص ما يمكن أن يجليه الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سواء كان ذلك سلبا أو إيجابا[2]، حيث يتعين التفكير فيما يمكن أن تجليه الجزائر للسوق العالمية، وهل حضرت نفسها على المستوى الداخلي، ومن

[1] - محمد ابراهيم عبد الرحيم،المرجع السابق،ص45.

[2] - حسين عمر، المرجع السابق،ص31.

جانب آخر أوضح الدكتور بوكلة مراد أن القول بأن قطاع الفلاحة سيكون أول المستفيدين من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والقول بأن الجزائر بلد فلاحي غير صحيح، فالمساحات الفلاحية محدودة ولا تسمح بإنتاج كمية كافية للدخول في السوق الدولية بصورة تنافسية، إضافة إلى مشكل المياه الذي تعاني منه الجزائر، وكيف يمكننا القول بأن الجزائر بلد فلاحي وواضح في هذا الصدر أن الجزائر ستجد نفسها بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في المرتبة 41 من الدول التي خسرت جزء هذا الانضمام المتأخر، كونها لا تملك الإمكانيات لتمويل ودعم فلاحتها، عكس الدول المتطورة التي تقوم بذلك بقوة، إضافة إلى غياب الإستراتيجية التي تستورد ما نملكه ولا تصدر شيئا مقارنة بالدول الأخرى ويعني في هذا العدد دعوة المنظمة العالمية للتجارة للحرية التامة للاقتصاد وابتعاده عن الدول، ويضيف الخبير إلى أنها تدعو الحرية نسبية مشيرا إلى أن كل الدول الأعضاء ندعم فلاحتهم وعلى رأسها الو. م. أ واليابان اللتان تقدمان دعما وضمانات كبيرة لحماية المنتوج الداخلي .

هذا وقد صرح السيد وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة في إطار الجولة الثانية عشرة مؤخرا باننا مهتمين بإتمام المسار مع الحفاظ على الخصوصيات في المجال التنموي والثقافي وغيرهم من المجالات وأن هذا مكفول في مواثيق المنظمة

فبانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يحقق العديد من الأمور التي تسعى الجزائر لتحقيقها كحصولها على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الشركات الكبرى. وكذا تحصيل الكفاءات الادارية التي يمكنها أن تساهم في دعم القدرة البشرية للمؤسسات الوطنية ، واستغلال المؤسسات الوطنية لهذه الكفاءات و القيام بشراكة معها .

الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية و محاولة امتلاك حصص فيها ,مع الاستفادة من الاستثناءات التي يمنحها الانضمام لهذه المنظمة في تحقيق الأفضلية في المجالات المختلفة ’و تأهيل النسيج الصناعي والخدماتي خاصة. إذ أنه من المبكر تقييم آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بشكل موضوعي، ومتعمق وبأسلوب كمي، إلا أنه يبقى دائما من حق الجزائر إذا ما صارت عضوا في هذه المنظمة. اتخاذ بعض التدابير و فرض قيود أمام التجارة أما بالتشاور الجماعي في إطار المنظمة، أو بصفة انفرادية ومنها أساسا:

- مبدأ ضمان السلامة .
- الأمن القومي.
- الاستثناءات العامة المتعلقة بالصحة و الرفاهية .
- التلوث و تنظيم عمليات التصنيع.
- فرض قيود لمواجهة الممارسات غير الشرعية للأعمال .

- الاستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف.

- الاستثناءات المتعلقة بمواجهة الإغراق .

ويمكن أن تستفيد الجزائر من الترتيبات الخاصة بالدول النامية سواء ما تعلق منها بفترة السماح أو الترتيبات الواردة على الصناعة و التجارة والزراعة.

إلا أن الجزائر في سعيها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة واجهتها مجموعة من العراقيل والصعوبات حيث وبعد أكثر من عشرين سنة من المفاوضات من أجل الانضمام و رغم ما قامت به السلطات من إصلاحات تشريعية واقتصادية متعاقبة لم تصبح الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة ، هذا إن دل على شيء و إنما يدل على وجود صعوبات تعترض مسار الانضمام [1] منها:

- رغم مشاركة الجزائر منذ دورة الأورجواي كعضو ملاحظ مازالت المفاوضات تغيب عنها إستراتيجية واضحة على المدى القصير و المتوسط.

- يلاحظ أيضا عدم استقرار المؤسسات ’بحيث تعاقبت عدت وزارات على هذا الملف منذ أن شرع في هذا المسار.

- وجود اقتصاد موازي يعيق عملية الانضمام .

- عدم الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الذي يتيح للأعضاء الملاحظين الفرصة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بمجرد التوقيع على الاتفاق المنشأ لها .

- التأخر في إجراء الإصلاحات القانونية الملائمة لموافقة أحكام القانون الداخلي مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة .

- للجزائر قطاع عمومي كبير يحتل جزء كبيرا هاما في الاقتصاد ’رغم سن قوانين الخوصصة، بقيت العملية معطلة لأسباب غير واضحة .

- هناك أطراف فاعلة في المجتمع تطالب بتأخر الانضمام لإعطاء الوقت الكافي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة لتأهيلها نظرا للمنافسة الشرسة التي تنتظرها.

هذا و لا شك أن التعديلات التي شرعت فيها الدول ذات آثار على القطاعات التي مسها هذا الإصلاح التشريعي، إذ أن الكثير من أحكام قانون المنظمة العالمية للتجارة ينطبق على البضائع و دور الجمارك يرتكز أساسا على موضوع تبادل السلع و كذا كافة القوانين المتعلقة بالمجالات الأخرى .

كما أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة قد يعود على الجزائر بآثار هي في غنى عنها منها:

[1]- مصطفى بن بادة، المرجع السابق، ص34.

أن الحرية التجارية حسب مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة، وهو ما ينعكس على معدل التصنيع الذي يؤثر على الدخل، حيث أصبح التعامل في الاقتصاديات العالمية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات المندمجة.

كما أن خفض و إلغاء الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من اراداتها، ورفع الدعم عن السلع الزراعية فيه هو الآخر خطر على المستهلك و الصناعات الجزائرية ذات المدخلات الزراعية.

والوت المتقدمة بدورها قامت بتحرير منتجاتها و السلع التي تملك فيها أفضلية و لم تتحمس إلى تحرير أسواق السلع التي تملك فيها دول العالم الثالث أفضلية نسبية كالمنسوجات و المنتجات الزراعية التي مازالت تدعمها.

إن تحرير قطاع الخدمات في الدول المتقدمة جاء نتيجة إحساس هذه الأخيرة كالو .م .أ و ألمانيا واليابان خاصة في مدى مساهمته في الدخل ، ولكن الوضعية في للجزائر ليست كذلك لأن أغلب القطاعات الخدمية الكبرى حساسة و إستراتيجية ، والتخوف من أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية والتي يقصد بها الحرية التجارية و فتح الأسواق طرقا أخرى لحماية الدول المتقدمة لأسواقها ، وفتح أسواق الدول النامية والسيطرة عليها من خلال الربط بين التجارة و معايير العمل والبيئة[1] .

خاتمة:

لقد أصبح انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أمرا لا مفر منه، بحكم التحولات العالمية والعولمة والأوضاع الاقتصادية الداخلية وانتقالها من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، كل هذه الأسباب دفعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية وطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المنظم للتجارة العالمية ولها وزن كيس على الصعيد العالمي منتهجة في ذلك مسار طويل المدى، بدءا بجملة من الإجراءات الفعالة لتحضير ملف الانضمام والمذكرة التي قدمتها لأمانة المنظمة ولفريق العمل، وبإجابتها على الأسئلة المطروحة عليها من قبل الدول الأعضاء وبتقديمها عروض التنازلات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات وإجراء العديد من التعديلات على المنظومة القانونية.

إذ وبكل هته الإجراءات فان ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يبقى من الملفات الغامضة بالنسبة للجزائريين ,مثله مثل ملف الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ,فمنذ1987 الذي يعتبر تاريخ أول طلب تقدمت به الجزائر للانضمام لاتفاقية التجارة –قبل إن تتحول لاحقا للمنظمة – فهي

[1] - مصطفى بن بادة، المرجع السابق،ص42.

تسعى لأقلمت تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الفكرية ,وقوانين الاستثمار وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا ,كون أنها تعي أن هذه الإجراءات لا يجب أن تتم على حساب اقتصادها و إنتاجها المحلي .

ومما تأكدت منه في هذا الفصل أنه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية أن تبقى الجزائر منعزلة و لا تندرج ضمن المسار الاقتصادي الحالي ,ولكن يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لذلك , وبالرغم من أنه كلما تأخرنا كانت التكلفة مستقبلا أكبر .

وعلى هذا فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يطرح من تخوفات يمكن كذلك أن يفتح بابا لانطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية في سياق بحثها عن المنافسة .وإن بقيت الجزائر خارجة عن المنظمة العالمية للتجارة فهي ستتأثر بمختلف اتفاقياتها مع الدول الأعضاء، خاصة و أن الجزائر من قلة الدول التي لم تنظم بعد للمنظمة العالمية للتجارة .

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو ضرورة حتمية لا يمكن التخلي عنها، وذلك رغم الآثار التي ستنجز عنها، لأنه حتى وإن بقيت الجزائر خارجة على المنظمة فهي ستتأثر بمختلف اتفاقياتها مع الدول الأعضاء، خاصة وأن الجزائر من قلة الدول التي لم تنظم بعد للمنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المعاجم:

01)- هني مصطفى، معجم المصطلحات الاقتصادية و التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

ثانيا: الكتب:

01)- حمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية، دار الكتاب القانوني، 2006.

02)- يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، الجزائر ، ط1.

03)- محمد ابراهيم عبد الرحيم، منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، جامعة مصر، 2008.

04)- ناصر دادي عدوة، الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

05)- سمير اللقماني، المنظمة العالمية للتجارة، آثارها الايجابية على أعمالها الحالية والمستقبلية بالدول العربية، المكتبة الوطنية الرياض، ط1، 2004.

06)- حسين عمر، الجات والخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2002.

07)-عبد الحميد عبد المطلب، الجات والآليات منضمة العالمية للتجارة العالمية من أوروغواي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

01)- زغيب شهرزاد، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكلرة ،العدد الرابع، 2016.

رابعا: المحاضرات الجامعية:

01)- مصطفى بن بادة، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، محاضرة بجامعة الجزائر منشورة بتاريخ 24 فيفري 2014.